لجنة الثقافة القانونية
LEGAL CULTURE COMMITTEE

نادي ملتقى المبدعين الثقافي
CREATIVE CULTURAL FORUM CLUB

مجلة
الثقافة القانونية

عدد 02| أبريل 2026

إصدار شهري
لنشاطات لجنة الثقافة
القانونية

منبر الوعي القانوني

MOLTQA_MOBDEEN

نـادي ملتقى المبدعيـن الثقـافي
CREATIVE CULTURAL FORUM CLUB

لجنـة الثقـافـة القانونيـة
LEGAL CULTURE COMMITTEE

مجلة الثقافة القانونية

العدد الثاني - أبريل 2026

منبر الوعي القانوني

إعداد وإخراج
عضو لجنة الثقافة القانونية
بنادي ملتقى المبدعين الثقافي /
لمياء عبدالحميد الغامدي

الفهرس

كلمة العدد 1

إنجازات لجنة الثقافة القانونية :

تدشين المكتبة الرقمية 3

تدشين المنصة الرقمية الاستشارية 6

مبادرة 50 فعالية 10

منارات أسبوعية

الحق في حماية البيانات الشخصية وصون الخصوصية 12

أروقة قانونية :

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي 19

مسؤولية الموظف العام 22

القرابة والحياد القضائي 23

القرابة المباشرة وغير المباشرة 23

حجية التوقيع الإلكتروني في النظام السعودي 24

حقوق الإنسان بين القانون و الوجدان 25

عقد المقايضة 25

الضرر يزال 26

انيميشن- مكاتب المحاماة ضد مكاتب الخدمات و الخطأ الشائع بينهما 27

الخاتمة 28

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للّه الذي علَّمَ الإنسانَ ما لم يعلم، والحمدلله الذي فتح بفضله آفاق العلم وجعله للناس كافة.

والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ الذي أرسى ببيانه معالم الحق، وجعل العلم نورًا يستضاء به في دروب الحياة ..

أصدقاء مجلة الثقافة القانونية...

يسعدنا أن نلتقي بكم مجددًا ، فمرحبًا بكم في عددنا الثاني ، إذ إنّ إصدارنا الجديد يأتي مؤكدًا على استمرارية العطاء والتزام مجلة الثقافة القانونية بتقديم المحتوى القانوني الثقافي بأسلوب مختلف، ليتماشى مع تطلعاتكم وبما يليق بكم.

متمنين دوام دعمكم وتفاعلكم معنا، فأنتم الوقود الذي يدفعُنا للتطوير وتحقيق المزيد.

في هذا العدد نقدم لكم **منجزات** مختلفة شهدتها لجنة الثقافة القانونية، بنادي ملتقى المبدعين الثقافي متشكلة بعدد من الثمار الذي أتت من القيام بالعمل الدؤوب من رؤساء و أعضاء اللجنة ، كما يتبع الإنجازات باب أخر من **المنارات الأسبوعية** و باب **الأروقة القانونية** ولتكن تلك الأبواب ذات مواضيع مختلفة بأسلوب متنوع و ميسر .

في كل عدد، نجدد العهد على أن تضل هذه المجلة منارة تضيء دروب الباحثين، ورافدًا يثري الثقافة القانونية مؤمنين بأن الكلمة متى ما اقترنت بالحق، أحدثت أثرًا لا يغيب.

نسأل المولى أن يجعل هذا الغرس مباركًا، وأن يكون لبنة نافعة في صرح وعينا القانوني، ودافعًا لنا جميعًا نحو مزيد من العطاء و الارتقاء.

كلمة عضو لجنة الثقافة القانونية
نادي ملتقى المبدعين الثقافي
لمياء الغامدي

إنجازات لجنة الثقافة القانونية

تدشين المكتبة الرقمية
لنادي ملتقى المبدعين الثقافي

بخطى واثقة نحو التحول الرقمي،احتفينا بتدشين المكتبة الرقمية مساء يوم الأربعاء الموافق 8 إبريل 2026؛ الصرح الذي يختصر المسافات بين القارئ وبين الثقافة بمجالاتها المتنوعة، هذه المكتبة ليست مكتبة عادية تقليدية بل هي مكتبة تمكن المجتمع من الوصول للمعلومات المختلفة بمختلف التصنيفات التي تمتاز بها مكتبتنا الرقمية؛ وذلك بشكل واضح وممنهج، مما يجعل المعرفة في متناول الجميع وذلك فقط بضغطة زر.

وأثناء تدشين المكتبة الرقمية والتي شهدت حضورًا رقميًا متميزًا ومشاركات أضافت صبغة من الفخر والإعتزاز بهذا الإنجاز الأثر من رائع، وحيث ألقى كل من رئيس نادي ملتقى المبدعين الثقافي ونائب الرئيس و رئيسة لجنة الثقافة القانونية، ومستشارة الرئيسة مصممة المكتبة الرقمية كلماتهم عن هذا الحدث ورؤيتهم لمستقبله؛وذلك على النحو التالي:

كلمة رئيس
نادي ملتقى المبدعين الثقافي
سعادة الأستاذ/ عبدالله القحطاني :

بحمد الله، ندشّن هذا المساء بُعدًا رقميًا احترافيًا لنادي ملتقى المبدعين الثقافي، يتمثّل في المكتبة الإلكترونية. وهي ليست مجرد مكتبة، بل نافذة رقمية على العالم، وخطوة نحو نشر مؤلفات الأعضاء وتعزيز حضور النادي في الفضاء الرقمي.

وقد جاءت هذه المكتبة هديةً قيّمة من لجنة الثقافة القانونية، تلك اللجنة التي وُلدت عظيمةً بإنجازاتها وإسهاماتها المتميزة، وهذا دليلٌ على أن هناك أعضاءً يُبدعون ويسجّلون أسماءهم في سجلّ الإنجازات وصفحات التاريخ، يعملون بصمت ويتركون أثرًا لا ضجيجًا.

كلمة نائب رئيس
نادي ملتقى المبدعين الثقافي
سعادة البروفيسور / جمعان الزهراني :

بمناسبة تدشين هذا العمل الإبداعي الرائع ،،،

لقد قدّمت لجنة الثقافة القانونية عملا إبداعيا عظيما وجهدا مباركا يستحق كل الشكر والتقدير؛ فهو إنجاز نُفخر به.

ما قامت به اللجنة (لجنة الثقافة القانونية) كانت مبادرة رائدة تجسّدت في إنشاء مكتبة رقمية متميزة تضم ثراءً معرفيًا من نتاج أعضاء النادي وإبداعاتهم الفكرية.

إن هذا العمل الإبداعي لا يعكس فقط حسًّا تنظيميًا عاليًا؛ بل يدل على وعي عميق لدى أعضاء اللجنة بأهمية توثيق المعرفة وإتاحتها للمستفيدين، وتيسير الوصول إليها، وبناء بيئة فكرية متجددة تُحفّز على القراءة والبحث والإنتاج وتحث بقية الأعضاء على الإنجاز وإتاحة نتاجهم الفكري ضمن محتويات المكتبة.

كل الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة وعلى رأسها المستشارة القانونية أ. نوف صالح الغامدي، على هذا الإنجاز النوعي الذي سيبقى أثره ممتدًا، ومصدر إلهام لكل مبادرة معرفية قادمة.

كما أدعو جميع أعضاء النادي الأكارم إلى التفاعل مع هذه المكتبة، والاستفادة مما تحويه من مصادر معلومات وأعمال قيّمة، والاطلاع على تجارب وإبداعات زملائهم؛ فبالمعرفة نتكامل، وبالتشارك نرتقي، وتزدهر بيئة نادينا ومجتمعنا الفكرية.

وفق الله الجميع

كلمة رئيسة لجنة الثقافة القانونية
سعادة الأستاذة / نوف الغامدي :

على بركة اللّه ، وفي مقامٍ يليق باالأبجدية وأهلها، نُعلن الليلة تدشين:

"المكتبة الرقمية لنادي ملتقى المبدعين الثقافي"

مشروع يتوشح بالابتكار، ويتزين بجميل الأثر، ويُهدي الحرف آفاقًا رحبة ليبلغ مداه في كل زمانٍ ومكان.

ليست رفوفًا للكتب فحسب، بل مداراتُ معنى، ومرافئُ علم، تلتقي فيها العقول، وتتجاور فيها التجارب، ويُصان فيها نتاج الإنسان.

جاءت لتختصر المسافات، وتُيسر الوصول، فيغدو المؤلف قريبًا، ويصبح الإبداع في متناول كل شغوفٍ بالبيان.

نضعها بين أيديكم، وفاءً للفكرة، واحتفاءً بالمؤلف.

فلتكن هذه الخطوة شاهدًا على أن الفكرة إذا أُكرمت سمت، وإذا أُتيح لها الانتشار أثمرت، وإذا وُجدت حاضنًا يحسن سقايتها ازدهرت وأورقت وأينعت.

كلمة مصممة المكتبة الرقمية
الأستاذة / يسرا المصعبي :

أهلاً وسهلاً بكم مبدعينا الكرام من أعضاء ورؤساء نادي ملتقى المبدعين الثقافي،
يسرّني ويشرّفني حضوركم في هذه اللحظة المميزة، تدشين أولى مبادرات لجنة الثقافة القانونية: المكتبة الرقمية لنادي ملتقى المبدعين الثقافي.

أعبّر عن سعادتي بهذا المشروع، الذي يجمع مؤلفات نخبة من أعضاء النادي، ليكون منصة تحتضن إبداعاتكم وتسهم في نشرها وتيسير الوصول إليها. وقد انطلقت فكرته من المستشارة القانونية ورئيسة اللجنة الأستاذة نوف الغامدي، وكان لي شرف تنفيذه وفق توجيهاتها، حتى خرج – بفضل الله – بهذه الصورة.

وقد حرصت في تصميمه على البساطة وسهولة الاستخدام، بما يتيح تصفح الكتب بسلاسة، مع إضافة مزايا تعزز تجربة المستخدم؛ مثل إضافة زر ترحيبي يظهر عند فتح الموقع ليمنح المستخدم تجربة بداية تفاعلية ولطيفة، التصنيف المنظم، والعناوين التفاعلية، وتصميم الغلاف في أعلى الصفحة، وخاصية البحث للوصول المباشر إلى الكتاب أو المؤلف، وروابط التواصل، إضافة إلى الوضع الليلي لتصفح أكثر راحة للمكتبة.

أتطلع أن تكون هذه المكتبة منصة متجددة تُثري بإبداعاتكم، وتعكس حضوركم الثقافي المميز.

وفي الختام، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لسعادة العميد الركن عبدالله القحطاني، وسعادة نائب رئيس النادي البروفيسور جمعان الزهراني، وللأستاذة نوف الغامدي، على دعمهم المستمر.

شكرًا لكم جميعًا،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كما أوضحت الأستاذة يسرا مزايا المكتبة الرقمية والمتمثلة ب:

- **بساطة وسهولة الاستخدام لتصفح مريح.**
- **زر ترحيبي يمنح تجربة بداية تفاعلية.**
- **تصنيفات منظمة وعناوين تفاعلية.**
- **عرض الغلاف بشكل بارز أعلى الصفحة.**
- **خاصية بحث للوصول السريع للكتب أو المؤلفين.**
- **روابط للتواصل.**
- **دعم الوضع الليلي لتصفح أكثر راحة.**

اضغط هنا لزيارة المكتبة الرقمية

تدشين المنصة الرقمية الإستشارية
لنادي ملتقى المبدعين الثقافي

في يومٍ مميز أنارت الأضواء واستهلت التباشير، في يوم الثامن عشر من أبريل الموافق لسنة 2026 قامت لجنة الثقافة القانونية بتدشين **المنصة الرقمية الاستشارية** ؛

فمن منطلق الإيمان بأهمية الوعي، وتعزيز التكامل بين المعرفة والتطبيق،
أطلقت لجنة الثقافة القانونية بمشاركة جميع عضواتها مبادرة المنصة الاستشارية، لتكون كيانًا معرفيًا متكاملًا، ومنظومةً نوعية تُعنى بتقديم خدمات استشارية وتثقيفية متعددة.
منصة تتجاوز المفهوم التقليدي، لتقدم باقةً متكاملة من الخدمات، تشمل:
تقديم الاستشارات التثقيفية، بناء الشراكات النوعية، صياغة ومراجعة العقود باحترافية، الإجابة على الاستفسارات بوعي منهجي،
إلى جانب التوثيق العقاري، وإثراء المحتوى عبر مدوّنةٍ متخصصة، ومكتبةٍ رقميةٍ معرفية، ومقالاتٍ توعوية تُعزز الفهم، وترسخ الوعي.
كما تحتضن المنصة أنشطة وفعاليات متجددة،
تسهم في تنمية المهارات، وتوسيع المدارك، وخلق بيئة معرفية تفاعلية، تجمع بين الفائدة والمتعة، وبين التأصيل والتجديد.
منصةٌ تُبنى على الشراكة، وتنهض على الجودة،
وتسعى لتكون مرجعًا موثوقًا، ومساحةً رحبة لكل من يبحث عن معرفةٍ رصينة، أو استشارةٍ واعية.
مبادرة تُترجم الجهود إلى أثر، وتحول المعرفة إلى ممارسة، وتفتح آفاقًا أوسع للوعي والتمكين.

ويتخلل هذا التدشين كلمات افتتاحية من قِبل كل من رئيس نادي ملتقى المبدعين الثقافي سعادة الأستاذ/ عبد الله القحطاني ،

ورئيسة لجنة الثقافة القانونية الأستاذة/ نوف الغامدي .

ولنذكر ما قالوا من كلمات ذات أثر ، كلمات وثقت لحظة الإنطلاق وباركت هذا الغرس المعرفي ؛ وذلك على النحو الآتي :

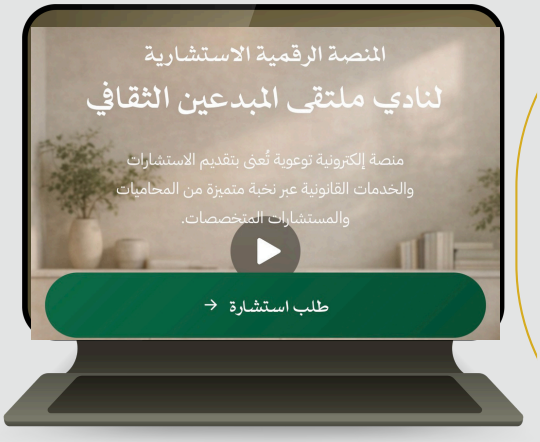

اضغط هنا لزيارة المنصة الرقمية الاستشارية

كلمة رئيس
نادي ملتقى المبدعين الثقافي
سعادة الأستاذ/ عبدالله القحطاني :

نقف اليوم أمام خطوة نوعية، بتدشين منصة رقمية تمثل إحدى مبادرات لجنة الثقافة القانونية، لنؤكد أن الوعي لم يعد خيارًا، بل ضرورة لكل فرد في هذا المجتمع.

هذه المنصة ليست مجرد محتوى يُعرض، بل رسالة تُبنى، وثقافة تُنشر، وجسر يربط الإنسان بحقوقه وواجباته، بلغة واضحة وأساليب حديثة تواكب عصر التحول الرقمي.

نؤمن أن المعرفة هي قوة، وأن المجتمع الواعي هو الأقدر على حماية نفسه وصناعة مستقبله، وهذه المنصة تأتي لتكون أحد مفاتيح هذا الوعي.

كلمة رئيسة لجنة الثقافة القانونية
سعادة الأستاذة / نوف الغامدي :

في مستهل هذا اللقاء، نلتقيكم هذا المساء، ونهديكم من خالص الود أعذب التحايا، محملةً بالود وشذى الورد، مُعطرةً بأجمل المعاني وأجمل الأماني.

نقف اليوم على أعتاب منجزٍ جديد، بوصفه مساحةً معرفية تُعنى بتقريب المفاهيم، وتيسير الوصول، وتقديم المحتوى في إطارٍ توعوي رصين، يُسهم في بناء الوعي وتعزيز المبادئ والقيم، وترسيخ المسؤولية الإنسانية والمجتمعية.

وقد جاء هذا المنجز نتاج رؤيةٍ هادفة، وجهدٍ متكامل، وخطواتٍ واعدة.
انطلقت هذه الفكرة إيمانًا مني بأهمية تسخير المعرفة في خدمة الإنسان، وتقريبها بأسلوبٍ يُلامس حاجته ويُعزز وعيه.

ثم تحققت بفضل الله، ثم تعاونٍ مثمر من عضوات لجنة الثقافة القانونية، حيث تضافرت الأفكار، وتكاملت الأدوار، حتى تبلور هذا العمل في صورته التي نأمل أن تكون إضافةً نوعيةً ورسالةً هادفة ومعرفية.

نسأل الله أن يُبارك في هذا العمل، وأن يجعله نافعًا في مضمونه، ممتدًا في أثره، راسخًا في نفعه، مباركًا في عطائه، شاهدًا لنا لا علينا.

عن المنصة الرقمية الاستشارية

بناء على موافقة مجلس الوزراء السعودي برئاسة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان على تسمية عام 2026م عام الذكاء الاصطناعي، انطلقت هذه المنصة مواكبةً لهذا التوجه الوطني الطموح، ومتسقةً مع مستهدفاته، واستثمارًا لادواته، بما يسهم في تطوير المحتوى، وتسريع الوصول، وتعزيز كفاءة الطرح وجودته.

وقد صممت المنصة باللون **الأخضر** اتساقًا مع هوية النادي البصرية، واستلهامًا من رمزية الهوية الوطنية وما تحمله من معاني الانتماء والثبات والنماء.

كما تم اعتماد **الخط** المستخدم في منشورات **وزارة الداخلية** بعد الحصول على ترخيص خاص للنادي، ليستخدم حصريًا في المنصة الاستشارية، بما يعزز هويتها البصرية ويمنحها طابعًا رسميًا منضبطًا يعكس جودة المحتوى ورصانته.

وقد روعي في تصميم المنصة تضمين نظام مؤشرات قياس الأداء (**KPI**)، لقياس مستوى الاداء، ومتابعة جودة الخدمات، وتحليل التفاعل، بما يسهم في التطوير المستمر، ورفع كفاءة المخرجات، وتحقيق أثر أكثر استدامة.

تقدم المنصة حزمة متكاملة من الخدمات النوعية، صممت بعناية لتلبية الاحتياج، وتعزيز الوعي، وفق أطر تنظيمية رصينة، ومنهج احترافي يضمن جودة المخرجات واستدامة الاثر، وذلك على النحو الاتي:

علمًا بأن المنصة قابلة للتطوير المستمر، وخاضعة للتحديث والتوسع، بما يواكب الاحتياج ويعزز كفاءة الاداء.

ونسعى من خلال هذه المنظومة الى تقديم تجربة متكاملة، تجمع بين التوعية والتأهيل، وتسهم في بناء وعي قانوني وثقافي مستدام.

وفي ختام هذا التدشين، تقدمت رئيسة لجنة الثقافة القانونية بكلمتها الختامية ، وتبعها بذلك كل من رئيس نادي ملتقى المبدعين الثقافي و نائب رئيس نادي ملتقى المبدعين الثقافي بشكر كافة القائمين على هذا الإنجاز،وذلك على النحو الآتي:

كلمة رئيسة لجنة الثقافة القانونية
سعادة الأستاذة / نوف الغامدي :

نأمل أن يكون هذا المنجز خطوةً مضيئة لمسيرةٍ عظيمة، ومنطلقًا لآفاقٍ رحبة من الإبداع والتمكين، وأن يلامس أثره الوجدان قبل الأذهان، ويبلغ صداه حيث يبلغ الطموح مداه.

أصالةً عن نفسي ونيابةً عن أخواتي عضوات لجنة الثقافة القانونية، نتقدم بالشكر الغزير وعظيم التقدير لنادي ملتقى المبدعين الثقافي وقادته الكرام، على دعمهم المستمر، ورؤيتهم التي تحتضن المبادرات وتمنحها فضاءً رحبًا حدّ السماوات.

ويمتد الشكر لعضوات لجنة الثقافة القانونية، اللاتي أسهمن بعطائهن، وأثرين هذا المنجز بجهودهن، فكنّ شركاء في صناعته، وروّادًا في رحلته.

شكرًا لكل من حضر أو اعتذر،شكرًا لكل من شاركنا فرحتنا، وبارك خطوتنا، واحتفى بمنجزنا.

بكم يُكتب للجمال اكتماله، ويستوفي المنجز إشراقه وتمامه.

كلمة رئيس
نادي ملتقى المبدعين الثقافي
سعادة الأستاذ/ عبدالله القحطاني :

نتقدم بخالص الشكر والتقدير للجنة الثقافة القانونية، وعلى رأسها سعادة المستشارة نوف الغامدي، ولجميع أعضاء الفريق على هذه المبادرة الاحترافية في تصميم المنصة الاستشارية لنادي ملتقى المبدعين الثقافي.

والتي تمثل بُعدًا رقميًا متقدمًا، ونافذة معرفية تواكب تطلعات التحول الرقمي، وتعكس مستوىً متميزًا من العمل المؤسسي.

كما نثمّن جهودهم وعطاءهم المستمر، سائلين الله لهم التوفيق، ومزيدًا من التميز والإبداع.

كلمة نائب رئيس
نادي ملتقى المبدعين الثقافي
سعادة البروفيسور / جمعان الزهراني :

وفي ختام تدشين وإطلاق "**المنصة الاستشارية الرقمية لنادي ملتقى المبدعين الثقافي.**"

أتقدم وجميع أعضاء النادي لفريق لجنة الثقافة القانونية برئاسة المستشارة القانونية نوف بنت صالح الغامدي، بجزيل الشكر والتقدير على جهودهم العظيمة والمثمرة والمتمثلة في هذا المنجز الرائع (المنصة الاستشارية الرقمية لنادي ملتقى المبدعين الثقافي)، والتي سيعود أثرها بالنفع للمجتمع بإذن الله.

مبادرة 50 فعالية
مبادرة من رئيسة لجنة الثقافة القانونية

انطلاقًا من إيمانٍ راسخ بأهمية نشر الثقافة القانونية، وتعزيز الوعي المجتمعي،
أطلقت رئيسة لجنة الثقافة القانونية مبادرة نوعية بعنوان:

"50 فعالية خلال عام"

وهي مبادرة نوعية لا تقتصر على الأمسيات القانونية فحسب، بل تمتد لتشمل فعاليات متنوعة في شتّى المجالات الثقافية والمعرفية،
بما يثري الفكر، وينمّي المهارات، ويواكب اهتمامات المجتمع.

وهذه المبادرة **إهداء خاص** إلى نادي ملتقى المبدعين الثقافي، تقديرًا لدوره الريادي في دعم الإبداع، واحتضان المبادرات النوعية، وإسهامه المستمر في إثراء الحراك الثقافي والمعرفي.

وتم إنشاء قناة عبر الواتساب لتوثيق وحفظ هذه الأمسيات حتى تكون مرجعًا سهلاً و آمنًا.

رئيسة لجنة الثقافة القانونية
بنادي ملتقى المبدعين الثقافي /
نوف الغامدي

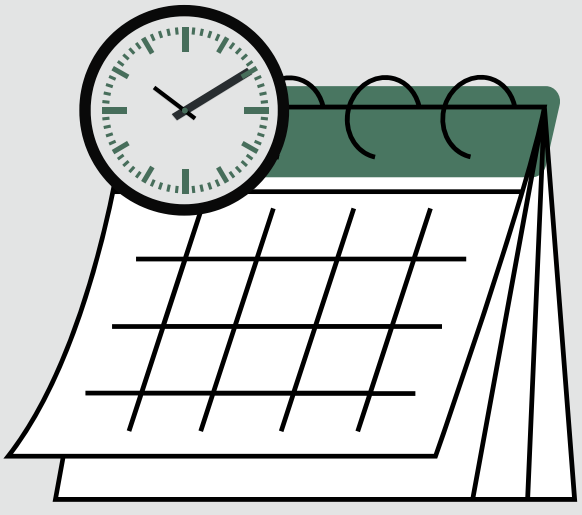

منارات أسبوعية

الحق في حماية البيانات الشخصية وصون الخصوصية

في يوم مُفعم بالمعرفة وضمن حراك مجلة الثقافة القانونية المستمر، وُلدت أول منارة من مناراتنا الأسبوعية ، من إعداد عضو لجنة الثقافة القانونية الأستاذة / أبرار المطيري..

لنذكر مادار من محاور على النحو التالي:

في زمنٍ أصبحت فيه تفاصيلنا تُخزَّن بضغطة زر، وتتنقّل بياناتنا بين المنصات دون أن نشعر، يبرز سؤالٌ مهم:

أين تقف حدود خصوصيتنا؟

نسلط الضوء على أحد أهم الحقوق في عصرنا الرقمي، **وهو الحق في حماية البيانات الشخصية وصون الخصوصية.**

نبدأ هذا اللقاء لنفكّر سويًا، ونتبادل الآراء، ونربط بين ما نعرفه قانونيًا وما نعيشه يوميًا، في مساحة حوار تثري وعينا وتوسّع مداركنا.

قبل الشروع في طرح القضية، يثور تساؤل جوهري:

ما الأساس الذي يُفسر وصول رسائل تسويقية موجهة بأسماء الأفراد من جهات لم يسبق التعامل معها؟

وكيف أصبحت البيانات الشخصية متداولة على نحو يتيح للغير معرفة أرقام التواصل والاهتمامات بدقة؟

إن الواقع العملي يكشف أن البيانات الشخصية لم تعد مجرد معلومات عابرة، بل أصبحت أصلًا ذا قيمة اقتصادية، يتم تداوله واستثماره في بعض الحالات دون علم صاحبها أو موافقته.

هذه القضية تُطرح لبيان الإطار النظامي الذي كفله المنظم في المملكة العربية السعودية لحماية هذه البيانات.

ملف القضية: "فاتورة الخصوصية"

وقائع القضية

قام أحد المستهلكين (سعد) بشراء منتج من متجر إلكتروني ناشئ، واشترط عليه المتجر، مقابل الحصول على خصم، إدخال مجموعة من البيانات الشخصية، شملت الاسم ورقم الجوال وتاريخ الميلاد، إضافة إلى طلب الإفصاح عن دخل الأسرة الشهري.

وعقب إتمام عملية الشراء، **ترتبت الآثار التالية:**

أولًا: تلقيه اتصالات تسويقية من جهات متعددة، تستخدم بياناته الشخصية وتستند إلى معلومات عن اهتماماته.

ثانيًا: قيام المتجر بالإفصاح عن بيانات العملاء وبيعها لجهة تسويقية دون الحصول على موافقة صريحة من صاحب البيانات.

ثالثًا: تعرض قاعدة بيانات المتجر لاختراق أمني نتيجة ضعف التدابير التقنية، مما أدى إلى تسرب البيانات ووصولها إلى جهات احتيالية.

محاور النقاش

تُعرض هذه الوقائع في ضوء نظام حماية البيانات الشخصية، **للبحث في المسائل الآتية:**

1- مدى مشروعية طلب بيانات لا تتصل بطبيعة الخدمة المقدمة، كدخل الأسرة.

2- مدى قيام مسؤولية المتجر عن تسرب البيانات، حتى في حال وقوع اختراق أمني.

التكييف النظامي لقضية - فاتورة الخصوصية-
استنادًا إلى نظام حماية البيانات الشخص

أولًا: مشروعية جمع البيانات

قيام المتجر بطلب بيانات مثل "دخل الأسرة" لا يرتبط بطبيعة الخدمة المقدمة، وهو بيع العطور، مما يعد مخالفة لمبدأ تحديد الغرض والحد الأدنى من جمع البيانات، حيث يجب أن يكون جمع البيانات ضروريًا ومتناسبًا مع الغرض المشروع.

ثانيًا: مشروعية استخدام البيانات ومشاركتها

قيام المتجر ببيع بيانات العملاء لشركة تسويق يمثل تجاوزًا للغرض الذي جُمعت من أجله البيانات، كما يفتقر إلى وجود موافقة صريحة ومحددة من صاحب البيانات، وهو ما يعد معالجة غير مشروعة للبيانات الشخصية.

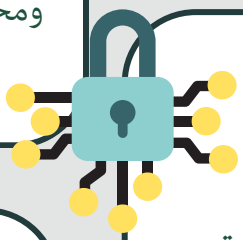

ثالثًا: المسؤولية عن تسرب البيانات

تعرض بيانات العملاء للاختراق لا يعفي المتجر من المسؤولية، إذ يلتزم باتخاذ التدابير التقنية والتنظيمية اللازمة لحماية البيانات، وأي تقصير في ذلك يرتب مسؤولية نظامية وتعويضية.

رابعًا: التكييف الجنائي للفعل

بيع البيانات بقصد تحقيق منفعة مادية يعد إفصاحًا غير مشروع عن بيانات شخصية، وقد يترتب عليه عقوبات جنائية تشمل السجن والغرامة وفقًا لما نص عليه النظام.

خامسًا: حقوق صاحب البيانات

يتمتع صاحب البيانات بعدة حقوق، من **أبرزها** الحق في العلم بكيفية معالجة بياناته، والحق في طلب تصحيحها أو تحديثها، والحق في طلب محوها، والحق في الاعتراض على معالجتها، إضافة إلى الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر.

الخلاصة القانونية:

ما قام به المتجر يشكل مخالفة في جمع البيانات، ومخالفة في استخدامها ومشاركتها، إضافة إلى تقصير في حمايتها، مما يترتب عليه مساءلة نظامية وجنائية، ويمنح المتضرر الحق في المطالبة بالتعويض.

الأساس النظامي

تنظم أحكام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية بموجب نظام حماية البيانات الشخصية، الذي قرر جملة من المبادئ والالتزامات، من أبرزها:

المادة (11): وجوب أن يكون جمع البيانات مقصورًا على الحد الأدنى اللازم لتحقيق الغرض المحدد، وبما يتناسب معه.

المادة (5): عدم جواز معالجة البيانات أو استخدامها لغرض آخر، أو الإفصاح عنها للغير، إلا بناءً على موافقة صريحة ومحددة من صاحب البيانات.

المادة (19): التزام الجهة المتحكمة باتخاذ التدابير التقنية والتنظيمية الكفيلة بحماية البيانات الشخصية، وضمان عدم تعرضها للاختراق أو التسرب.

المادة (35): تقرير العقوبات على الأفعال التي تنطوي على إفصاح غير مشروع عن البيانات الشخصية بقصد المنفعة أو الإضرار، بما يشمل السجن والغرامة.

الخلاصة القانونية

يتبين من الوقائع المعروضة أن السلوك محل الدراسة ينطوي على عدة مخالفات نظامية، تشمل تجاوز حدود جمع البيانات، ومعالجتها لغير الغرض المشروع، والإخلال بواجب حمايتها، مما يترتب عليه قيام المسؤولية النظامية، وإمكانية مساءلة الجهة المتسببة، فضلًا عن أحقية المتضرر في المطالبة بالتعويض.

توصية توعوية:

يظل وعي الفرد هو خط الدفاع الأول، ومن ذلك:

التحقق من سياسات الخصوصية قبل الموافقة على مشاركة البيانات.

عدم الإفصاح عن بيانات لا تقتضيها طبيعة الخدمة.

ممارسة الحقوق النظامية، كطلب حذف البيانات أو الاعتراض على معالجتها.

والآن، وبعد استعراض وقائع القضية وتحليل أبعادها النظامية، سنضع بين أيديكم مجموعة من الأسئلة التطبيقية، تفكر فيها ثم أجب عزيزنا/ عزيزتنا القارئ /ة وذلك قبل أن نطرح الأجوبة في الجهة المقابلة للأسئلة ؛ تعزيزًا للفهم وترسيخًا للمفاهيم.

١.
هل يحق للمتجر طلب "دخل الأسرة" مقابل تقديم خدمة أو خصم؟

٢.
هل مجرد موافقة المستخدم على الشروط تُبيح للمتجر بيع بياناته؟

٣.
هل يُعفى المتجر من المسؤولية في حال تعرضه لاختراق أمني؟

٤.
ما التكييف النظامي لقيام المتجر ببيع بيانات العملاء دون علمهم؟

٥.
ما أول حق يمكن لسعد المطالبة به فور علمه بالمخالفة؟

٦.
أيهما أخطر نظاميًا: بيع البيانات أم تسريبها؟

٧.
هل يمكن اعتبار "كود الخصم" وسيلة ضغط غير مباشرة للحصول على البيانات؟

والآن، وبعد أن تفكرت معنا ، تحقق/ي من إجاباتك و لنعرض عليك الإجابات الصحيحة للأسئلة السابقة ..

هل يحق للمتجر طلب "دخل الأسرة" مقابل تقديم خدمة أو خصم؟

الإجابة: لا يحق.

لأن ذلك يُعد مخالفة لمبدأ الحد الأدنى من جمع البيانات، حيث يجب أن تكون البيانات مرتبطة مباشرة بالغرض من الخدمة، وهو ما لا ينطبق على متجر عطور.

(المادة 11)

هل مجرد موافقة المستخدم على الشروط تُبيح للمتجر بيع بياناته؟

الإجابة: لا.

يجب أن تكون الموافقة صريحة ومحددة وواضحة لكل غرض، ولا يكفي إدراج بند عام أو مبهم يسمح بمشاركة البيانات.

(المادة 5)

هل يُعفى المتجر من المسؤولية في حال تعرضه لاختراق أمني؟

الإجابة: لا يُعفى.

الجهة ملزمة باتخاذ إجراءات تقنية وتنظيمية كافية لحماية البيانات، وأي تقصير يُرتب مسؤوليتها.

(المادة 19)

ما التكييف النظامي لقيام المتجر ببيع بيانات العملاء دون علمهم؟

الإجابة:

يُعد إفصاحًا غير مشروع عن بيانات شخصية بقصد المنفعة المادية، وهو فعل مجرم.

(المادة 35)

ما أول حق يمكن لسعد المطالبة به فور علمه بالمخالفة؟

الإجابة:

له الحق في طلب حذف بياناته (المحو)، والاعتراض على معالجتها، والمطالبة بالتعويض عن الضرر.

أيهما أخطر نظاميًا: بيع البيانات أم تسريبها؟

الإجابة:

كلاهما خطير، لكن:

البيع: فعل مقصود لتحقيق منفعة (مسؤولية أشد).

التسريب: قد ينتج عن إهمال تقني (مسؤولية تقصيرية).

هل يمكن اعتبار "كود الخصم" وسيلة ضغط غير مباشرة للحصول على البيانات؟

الإجابة: نعم.

إذا كان مشروطًا بالإفصاح عن بيانات غير لازمة، فقد يُعد ممارسة غير عادلة تُفرغ الموافقة من حقيقتها.

وفي ختام أمسيتنا الغنية بالمعرفة ، نشكر الاستاذة / أبرار المطيري علم ما قدمت، كما نشكر ادارة نادي ملتقى المبدعين الثقافي، وإدارة لجنة الثقافة القانونية ولا ننسى نشكر كل من تفاعل معنا وشاركنا هذه الأمسية الرائعة ..

أروقة قانونية

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي: دراسة تحليلية شاملة

عضو لجنة الثقافة القانونية
أبرار المطيري

في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي تشهده المملكة العربية السعودية، برز نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (المحرر بالمرسوم الملكي رقم م/17 لعام1428هـ) كدرع قانوني يحمي الفضاء السيبراني. يهدف النظام إلى تحقيق توازن دقيق بين تعزيز الابتكار التقني وحماية الحقوق والحريات العامة.

من الأهداف الاستراتيجية للنظام (المادة الثانية)

لم يأتِ النظام للعقاب فحسب، بل حددت المادة (2) أربعة أهداف جوهرية:

- المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي.
- حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات والشبكات.
- حماية المصلحة العامة، والأخلاق، والآداب العامة.
- حماية الاقتصاد الوطني.

التصنيف الهيكلي للجرائم والعقوبات

الجرائم المعلوماتية البسيطة (المادة الثالثة)

تشمل الأفعال التي تمس الأفراد في خصوصياتهم وتعاملاتهم اليومية، وعقوبتها السجن مدة **لا تزيد** على سنة **وغرامة** تصل إلى 500,000 ريال:

- التنصت على ما هو مرسل عبر الشبكة أو اعتراضه.
- الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه.
- الدخول غير المشروع لموقع إلكتروني لتغيير تصميمه أو إتلافه.
- المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف المزودة بالكاميرا.
- التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل التقنية.

جرائم الاحتيال المالي (المادة الرابعة)

تستهدف حماية الأموال والبيانات المصرفية، وعقوبتها السجن مدة **لا تزيد** على 3 سنوات **وغرامة** تصل إلى 2,000,000 ريال:

- الاستيلاء على الأموال أو السندات عن طريق الاحتيال المعلوماتي.
- الوصول غير المشروع إلى بيانات ائتمانية أو بنكية أو أوراق مالية.

جرائم العبث بالبيانات والشبكات (المادة الخامسة)

تركز على حماية سلامة البيانات والأنظمة، وعقوبتها السجن مدة **لا تزيد** على 4 سنوات **وغرامة** تصل إلى 3,000,000 ريال:

- إلغاء البيانات الخاصة أو حذفها أو تدميرها أو تسريبها.
- إيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل أو تعطيلها.

الجرائم الماسة بالقيم والنظام العام (المادة السادسة)

تعد من الجرائم الجسيمة، وعقوبتها السجن مدة **لا تزيد** على 5 سنوات **وغرامة** تصل إلى 3,000,000 ريال:

- إنتاج أو إرسال ما يمس النظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة.
- إنشاء مواقع للاتجار بالبشر.
- إنشاء مواقع لترويج المخدرات أو المؤثرات العقلية أو تسهيل التعامل بها.

الجرائم الماسة بالأمن الوطني (المادة السابعة)

أقصى عقوبات النظام، وتصل إلى **السجن** مدة 10 سنوات **وغرامة** 5,000,000 ريال:

- إنشاء مواقع للمنظمات الإرهابية أو تسهيل الاتصال بقياداتها.
- نشر طرق تصنيع المتفجرات أو الأدوات الحارقة.
- الدخول غير المشروع للحصول على بيانات تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة أو اقتصادها الوطني.

قواعد التشديد والمصادرة

تشديد العقوبات (المادة الثامنة):

يشدد النظام العقوبة (بما لا يقل عن نصف حدها الأعلى) في حالات معينة، مثل: ارتكاب الجريمة من خلال عصابة منظمة، أو استغلال سلطة الجاني، أو التغرير بالقُصّر.

العقوبات التبعية (المادة الثالثة عشرة):

مع الحكم بالعقوبة الأصلية، تُصادر الأجهزة والبرامج المستخدمة، ويُغلق الموقع أو مكان تقديم الخدمة الذي ارتكبت فيه الجريمة بصفة دائمة أو مؤقتة.

يمثل **نظام مكافحة جرائم المعلوماتية** في السعودية **نموذجاً** تشريعياً متطوراً يواكب التحديات الرقمية.

فهو لا يكتفي بحماية الفرد فحسب، بل يمتد لحماية كيان الدولة واقتصادها، مما يجعل البيئة الرقمية السعودية واحدة من أكثر البيئات تنظيماً وأماناً في المنطقة.

مسؤولية الموظف العام

لا يكون الموظف العام مسؤولًا عن عمله الذي أضر بالغير، إذا أداه تنفيذاً لنص نظامي أو لأمر صدر إليه من رئيسه، متى كانت إطاعة هذا النص أو الأمر واجبة عليه، أو كان يعتقد لمبررات مقبولة أنها واجبة، وأثبت أنه كانت لديه أسباب معقولة جعلته يعتقد مشروعية العمل الذي أتاه، وأنه راعى في عمله جانب الحيطة والحذر.

مثال:

موظف في جهة حكومية استلم معاملة فيها قرار بصرف مبلغ لشخص معين، ومُوقع من مديره. قام الموظف بصرف المبلغ حسب القرار، ثم تبين لاحقًا أن هناك خطأ في استحقاق هذا الشخص.

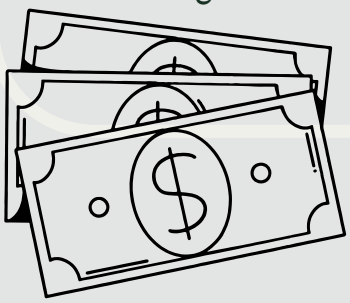

في هذه الحالة:

لا يُسأل الموظف؛

لأنه:

نفّذ قرارًا صادرًا من رئيسه.

وكان يعتقد أن القرار صحيح ومشروع.

ولم يُهمل أو يتجاوز.

النتيجة:

تنتفي مسؤوليته،

وتتحمل الجهة التابع لها المسؤولية عن الخطأ.

رئيسة لجنة الثقافة القانونية
نوف الغامدي

القرابة و الحياد القضائي

النظام يضع قاعدة مهمة لضمان الحياد والنزاهة في العمل القضائي،
وهي:
لا يجوز للمحضرين أو الكتبة أو أي من أعوان القضاء أن يباشروا أي إجراء في قضية يكون لهم فيها مصلحة شخصية، أو تكون مرتبطة بأقاربهم أو أصهارهم حتى الدرجة الرابعة.
فإن خالفوا ذلك، فإن الإجراء يُعد باطلًا؛ لأنه فقد شرط الحياد.

القرابة المباشرة و غير المباشرة

وفقًا لما قرره نظام المعاملات المدنية السعودي، نقوم القرابة على نوعين:

قرابة مباشرة بين الأصول والفروع كعلاقة الآباء بالأبناء، **وهي الأشد أثرًا نظامًا،**
وقرابة غير مباشرة بين من يجمعهم أصل مشترك كالإخوة وأبناء العم، **وهي أخف أثرًا.**

ويُبنى التفريقِ ينهما على اتجاه النسب؛
فإن كان صعودًا أو نزولًا فهي **مباشرة،**

وإن كان تفرعًا من أصلٍ مشترك فهي **غير** مباشرة.

مثال الشجرة:

الجذع والأغصان الممتدة للأعلى والأسفل:
قرابة مباشرة.
الأغصان المتفرعة من الجذع نفسه:
قرابة غير مباشرة.

الأقارب حتى الدرجة الرابعة هم:

-الدرجة الأولى:
الآباء، والأمهات، والأجداد، والجدات وإن علو.

-الدرجة الثانية:
الأولاد، وأولادهم وإن نزلوا.

-الدرجة الثالثة:
الأخوة والأخوات، الأشقاء، أو لأب، أو لأم، وأولادهم، وأولاد أولادهم.

-الدرجة الرابعة:
الأعمام والعمات، وأولادهم، والأخوال والخالات، وأولادهم.

باختصار:
أي قضية تخصك أو تخص أحد هؤلاء الأقارب؛
لا يجوز لك العمل فيها إن كنت من أعوان القضاء، وإلا يُعتبر ما قمت به باطلًا نظامًا.

رئيسة لجنة الثقافة القانونية
نوف الغامدي

حجية التوقيع الإلكتروني في النظام السعودي

اعترف المشرع السعودي بحجية الإثبات بالتوقيع الإلكتروني كخطوة رائدة في دعم التحول الرقمي؛ حيث نصت المادة الخامسة والخمسون من نظام الإثبات على أن:

"يكون للإثبات بالدليل الرقمي حكم الإثبات بالكتابة الوارد في هذا النظام".

ويعد التوقيع الرقمي أحد أبرز أمثلة الدليل الرقمي التي نصت عليها المادة الرابعة والخمسون من ذات النظام، مما يمنحه قوة قانونية كاملة.

عناصر التوقيع الإلكتروني

يتخذ التوقيع الإلكتروني أشكال أرقام، حروف أو إشارات، رموز وغيرها من الأشكال المعتبرة نظامًا.

وتكمن أهميته في قدرته على:

تحديد الهوية : يحدد شخصية الموقع بدقة ويميزه عن غيره.

التعبير عن الرضا: يعكس قبول الموقع بمضمون المحرر والتزامه به.

الأمان والسرية: يحقق معايير عالية من الخصوصية للمتعاملين في البيئة الرقمية.

القوة القانونية: من أهم النقاط التي عززها نظام الإثبات هي أن التوقيع الإلكتروني دليلاً أصلياً يعتد به القضاء بشكل مباشر، وليس مجرد قرينة "يستأنس" بها القاضي.

عضو لجنة الثقافة القانونية
لمياء الغامدي

حقوق الإنسان بين القانون والوجدان.

حقوق الإنسان لا تُصان بالقانون وحده، ولا تُخلد بالأدب وحده. إنها تعيش عندما يتساند العقل والضمير، وتتعانق الروح والنصوص، ويصبح القانون ظلاً وارفًا للعدالة، و الثقافة نبضًا واعيًا يحمي الكرامة.

عندما تتضافر العدالة القانونية مع الحس الإنساني، يصبح المجتمع أكثر وعيًا، وتصبح الحقوق ثقافةً قبل أن تكون التزامًا، وروحًا قبل أن تكون نصوصًا.

وحين نبلغ هذا الاتساق بين التشريع والمشاعر، ندرك أن حماية الإنسان ليست واجبًا قانونيًا فحسب، بل رسالةً حضارية، ترتقي بها المجتمعات، وتصان بهاالكرامات.

رئيسة لجنة الثقافة القانونية
نوف الغامدي

عقد المقايضة

في نظام المعاملات المدنية السعودي هو:
عقد يتبادل فيه الطرفان مالًا بمال دون أن يكون المقابل نقودًا.

بشكل أبسط:
هو بيع، **لكن** بدل أن تدفع مالًا، تعطي شيئًا وتأخذ شيئًا آخر.

مثال:

أن تعطي سيارتك مقابل أرض، أو جهازًا مقابل جهاز آخر.

يعتبر طرفا العقد بائعاً لما يملك ومشترياً لما يأخذ، وتنتقل فيه الملكية للمتقايضين معاً في آن واحد.

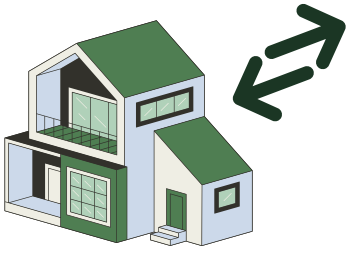

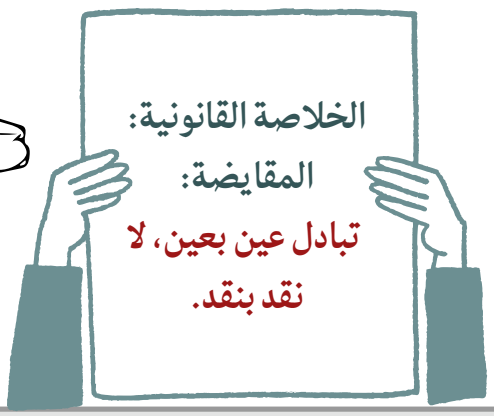

الضرر يُزال

تُعد قاعدة "الضرر يزال"
من **الركائز الجوهرية** للعدالة القانونية، إذ تُجسد **مبدأً** ساميًا مفاده:

أن كل ضررٍ يلحق بالأفراد، سواءً نشأ عن **فعل** أو **امتناع** عن فعل، لا يُترك أثره قائمًا ودائمًا، بل يُواجه بالتدارك وإزالة التشابك، وتُبذل الجهود وتزال القيود لرفعه أو تعويضه؛ بما يُعيد الحقوق إلى نصابها الطبيعي والقانوني.

وفي ضوء القانون،

يُعد المتضرر؛ صاحب الحق الأصيل في المطالبة بإزالة الضرر أو جبره، سواءً كان **ماديًا** أم **معنويًا**، وذلك ضمانًا لاستقرار الحقوق، وحمايةً للمصلحتين الخاصة والعامة، واستعادةً للتوازن القانوني والاجتماعي؛ الذي تُبنى عليه الثقة في منظومة العدالة.

أما في الحياة اليومية ،

فتتجلى هذه القاعدة كحكمةٍ خالدة، تُذكرنا بأن الأخطاء قابلةٌ للتصحيح، وأن الظلم، مهما طال أمده، فإنه قابلٌ للتدارك، وأن الجراح؛ لا تندمل إلا بإرادةٍ صادقة للإصلاح، وعملٍ واعٍ ومُراعٍ؛ يقدم الإنصاف والإخلاص على التجاهل والتساهل.

فالضرر؛ ليس نهاية الطريق
بل دعوةٌ للتدخل العادل، وإعادةً للحقوق
بالكامل، وصيانةً للتوازن الفاعل؛ سواءً في
ساحات القضاء، أو في مسارات الحياة الأخرى
بلا استثناء.

رئيسة لجنة الثقافة القانونية
نوف الغامدي

مكاتب المحاماة ضد مكاتب الخدمات و الخطأ الشائع بينهما

عضو لجنة الثقافة القانونية
أريام الحواس

مكتب المحاماة يشتغل قانونيًا: ترافع، مذكرات، استشارات، وتمثيل أمام القضاء.
مكتب الخدمات يشتغل إداري فقط: معاملات وتعقيب بدون أي صلاحية قانونية أو ترافع

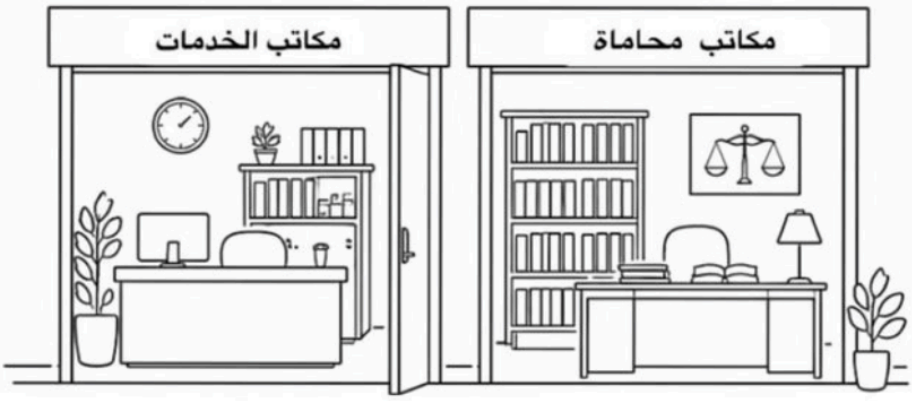

مسك الختام...

في ختام عددنا الثاني من مجلتنا في أبريل 2026،

نشكر لكم طيب المتابعة وفخورين بكونكم جزء من هذا الحراك المعرفي الذي ينمو بكم ومعكم.

فمسيرة الوعي القانوني لا تتوقف عند صفحة، بل هي رحلة مستمرة نخطوها معًا نحو فكر أنضج ومستقبل ذو وعي عالي.

إعداد وإخراج
عضو لجنة الثقافة القانونية بنادي ملتقى المبدعين الثقافي/
لمياء عبدالحميد الغامدي

نـادي ملتقى المبدعيـن الثقـافي
CREATIVE CULTURAL FORUM CLUB

لجنـــة الثقـافـــة القانـونيـــة
LEGAL CULTURE COMMITTEE

MOLTQA_MOBDEEN